

كتاب الفقهاء

تقديم : حول اهتمام علماء المسلمين بجمع مذاهب الفقهاء وتأسيس الخلاف فيها :

مما لا شك فيه أن فكرة جمع مذاهب الفقه الاسلامي - او بعضها - في كتاب واحد ليست جديدة في تاريخ الفقه الاسلامي ، فقد سبق الى التاليف المستقل فيها أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠ هـ) بكتابه (اختلاف الفقهاء) (١) ، وايضا يعتبر (المعلي) لابن حزم أبي محمد علي بن أحمد (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ) كتابا جامعا لكثير من آراء الفقهاء المعبرين وان انطلق صاحبه أصلا فيه من منطلق امامته للمذهب الظاهري ونضاله عنه ، وايضا فان كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) لابن رشد أبي الوليد محمد بن أحمد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ) من الكتب التي عنيت بجمع مذاهب فقهاء الأماصار وتاصيل الخلاف فيها ، كذلك يعتبر كتاب (المفتي) لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة (٥٤١ - ٦٢٠ هـ) من أحسن الكتب التي جمعت آراء الفقهاء المسلمين منذ عصر الصحابة - وأدلتهم ، وايضا فان كتاب (البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأماصار) لأحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠) قد دوى كثيرا من الوال فقهاء الصحابة والتابعين وفقهاء الاسامية والزيدية وفقهاء الأماصار المتبوعين وغيرهم .

دراسة وتقويم /
للدكتور محمد يلتاجي
أستاذ الشريعة المشارك بكلية الشريعة
بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية

الحاشية على الدرر السنية

هل اتنا لا تكاد نجد كتابا من كتب الفقه المتبعة الا وقد مرض ضمتا لأقوال
بعض مخالفني مما يقرره من مذهب ، وان لم يصدر أصلا عن قصد تجميع
مذاهب الفقهاء .

والى جانب الكتب السابقة - وما يماثلها - التي عرضت لأقوال جمع من
الفقهاء ، نجد مؤلفات أخرى عنيت برواية وتحقيق الخلاف بين امامين بصفة
خاصة ، مثل كتاب (الرد على سير الأوزاعي) لأبي يوسف يعقوب بن ابراهيم
(ت ١٨٢ هـ) صاحب أبي حنيفة ، وقد رواء الامام الشافعي في (الأم) (٢) وعلق
عليه ، كما نجد أيضا كتاب (اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) (٣) لأبي
يوسف أيضا .

كما نجد مؤلفات أخرى في جمع الاختلاف الفقهي اقل أهمية وقبلة مما سبق
ان عرضنا له ، وأعتني المؤلفات المختصرة التي جردت عن الدليل والتعليل وقصد بها
تلقيين موجز بأقوال الأئمة يسهل حفظه على العوام ومن في حكمهم ، وفي مقدمة
هذه المؤلفات كتاب (رحمة الأمة في اختلاف الأئمة) لأبي عبدالله محمد بن
أحمد الرحمن الدمشقي المشعاني الشافعي (وهو من علماء القرن الثامن الهجري) .

والى جانب جمع الاختلاف والاقوال اهتم علماء المسلمين على مر العصور بتأصيل أسباب الاختلاف بين الفقهاء ومحاولة حصرها وتكييفها التشريعي في ضوء مقرر (طبيعة الاختلاف في الفقه الاسلامي) * وفي هذا نجد مؤلفات مفردة لذلك مثل كتاب (الانصاف في التنبيه على الاسباب التي اوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم) لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، و (الانصاف في أسباب الاختلاف) لشيخ ولي الله الدهلوي أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي (١١١٠ - ١١٧٦ هـ) *

كما نجد مؤلفات معاصرة مثل (محاضرات في أسباب اختلاف الفقهاء) لأستاذنا الشيخ علي الخفيف ، و (اثر الاختلاف في القواعد الاحولية في اختلاف الفقهاء) للدكتور مصطفى سعيد الخن ، و (أسباب اختلاف الفقهاء) للدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي *

... وهكذا اهتم علماء المسلمين على مر العصور بقضية الاختلاف (٤) الفقهية ، وأفردوا فيها المؤلفات من وجهات متعددة * وفي ضوء اهتمامهم العام هذا صدر كتاب (الفقه على المذاهب الاربعية) موضوع هذه الدراسة ومنطلقتها الاساسي : فما قصة تأليف هذا الكتاب ؟ ومن مؤلفه ؟ وما منهجه ؟ وما قيمته العامة بين المؤلفات التي جمعت اختلاف الفقهاء ؟

ذلك ما نعرض له في الصفحات التالية *

قصة تأليف (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة) :

المشهور بين جمهور المسلمين أن الشيخ عبد الرحمن الجزيري هو مؤلف هذا الكتاب ، وقد نشأ هذا من أن طبعات الكتاب الشائعة مصدرة بعبارة « تأليف عبد الرحمن الجزيري » - دون ذكر أي اشتراك في التأليف معه - بيد أن الاحاطة بحقيقة الامر في ذلك تحتاج الى شيء من التفصيل والتحري *

فقد نشأت فكرة هذا الكتاب أصلاً في وزارة الاوقاف المصرية سنة ١٩٢٢ م (١٣٤١ هـ) حينما اتجهت النية فيها الى تعمير المساجد بالدروس الدينية ووضع المؤلفات التي تلائم هذه الدروس وتعين أئمة المساجد على شرح أحكام الفروع

الفقهاء لجمهور المسلمين وعامتهم ، فانجهت النية التي اخرج كتاب جامع لأحكام
العبادات على المذاهب الاربعة المشهورة في مصر ، ووضعت خطة ميدانية لاتباع هذا
الكتاب بكتابين في العقائد والاخلاق الدينية .

• وكان البدء في هذا العمل الجليل في سنة ١٩٢٢ م فقد ألفت لجنة علمية من
علماء المذاهب الاربعة في الجامع الأزهر برئاسة حضرة صاحب الفضيلة شيخه .
وهذه اللجنة اختارت بعض علماء المذاهب من أعضائها ومن غيرهم ، ووضع نموذج
ليكون الكتاب على نسقه ومرض على اللجنة العلمية العامة ووافقت عليه في ١١
فبراير ١٩٢٣ م ، ثم سارت اللجنة في عملها حتى أتمت أحكام العبادات (الصلاة
والمسوم والزكاة والحج) .

أعضاء هذه اللجنة العاملة هم :

الشيخ محمد السمالوطي والشيخ محمد عبد الفتاح العناني : من علماء
المالكية .

والشيخ عبد الرحمن الجزيري والشيخ محمود البلاوي : من علماء الحنفية .

والشيخ محمد سبيع والشيخ أبو طالب حسنين : من علماء العنابلة .

والشيخ محمد الباهي : من علماء الشافعية .

ولما تم جمع هذه الاحكام عهدت الوزارة بهذه المجموعة الى احد اعضاء اللجنة
الشيخ عبد الرحمن الجزيري (المنشئ الاول بالمسجد) ليرتب ويطبعها حتى يكون
الكتاب على نسق واحد ويحوي العبارات حتى لا يستغلق على الناس فهم حكم من
الاحكام ، وقد قام بما عهد اليه مستعينا ببعض اعضاء اللجنة على التفصيل المبين
بفراهم (٥) . بعد الانتهاء من اعداد الكتاب .

وقد ورد في قرار اللجنة أن الشيخ عبد الرحمن الجزيري اشترك في تحضير
بعض مباحث مذهب مالك ، كما اشترك في تحضير احكام مذهب أبي حنيفة ، أما
تحرير احكام الكتاب وصوغ عباراته ، فقد قام الشيخ الجزيري بتحرير جميع
الاحكام وصوغ العبارات في صيغ متناسبة من أول الكتاب الى آخره ، وأبلى في ذلك
بلاء حسنا ، وتكلف مجهودا كبيرا وحده الا في بعض مباحث الكتاب فقد شاركه في
تحريرها وسياغتها بعض اعضاء اللجنة (٦) .

والنسق الذي رتب عليه الكتاب انه جمع من كل باب أحكامه على المذاهب الاربعية ، ودون الحكم الذي اتفق عليه امامان أو أكثر في أعلى الصفحة والحكم المخالف في أدناها ، وفصل بينهما بخط أفقي بحيث لو جردت الأحكام المدونة في أعلى الصفحة يلخص للقارئ أحكام العبادات التي اتفق عليها امامان أو أكثر من الأئمة الاربعية .

وإذا كان في المسألة تفصيل أو مذاهب أربعة مختلفة ذكر في أعلى الصفحة أن فيها تفصيلا أو فيها اختلاف في المذاهب ودون ذلك في أدناها .

وفي كثير من المواضع يبين مع الحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس لتبين وجهات نظر الأئمة وما في اختلافهم من اليسر والرحمة (٧) .

وقد عرّجت طبعة الكتاب الاولى سنة ١٣٤٧ هـ (١٩٢٨ م) مصدرة بمباردة (وزارة الاوقاف - قسم المساجد) مع بيان أن حقوق الطبع محفوظة للوزارة .

وبعد طبعه وزع على أئمة المساجد لتدريسه بها فسد نقصا ظاهرا في تعليم الناس أحكام العبادات ، لكن بعض العلماء أبدوا ملاحظات معتبرة على بعض ما تضمنه ، لهذا قبل أن تشرع الوزارة في اعادة طبعه ألقت لجنة من الشيخ عبد الرحمن الجزيري (المفتش الاول بقسم المساجد ومن علماء الحنفية) والشيخ محمد صبيح الذهبي شيخ علماء العناية بالجامع الأزهر ، والشيخ عبد الجليل عيسى من علماء المالكية ، والشيخ محمد الباهي والشيخ محمد ابراهيم ثوري من علماء الشافعية ، وعهدت اليها بدراسة الكتاب مع ما أبدي من الملاحظات ، و ناطت بأول أعضائها الشيخ عبد الرحمن الجزيري تحرير عبارات الكتاب على الوجه الذي يتفق مع ما رآته اللجنة من التنقيح ، وأن يشرف على طبعه وتصحيحه من النسخ ، فقامت اللجنة بما عهد اليها حتى أتمته .

ثم رؤي أن يلحق بالكتاب بعض أبواب الفقه التي لا غنى للجمهور عن تعلمها (وهي أبواب الأشحية والذبايح وما يحل وما لا يحل من الطعام والشراب واللباس) فقام بوضع هذه الابواب على المذاهب الاربعية فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري ، ومرض ما كتبه على باقي أعضاء اللجنة ، وبعد أن اتفقوا على صحة ما في هذه الابواب طُبعت وجعلت ملحقا بالكتاب (٨) .

وقد خرجت هذه الطبعة الثانية في سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م) . ثم طبع مرة
ثالثة في سنة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) وكان الشيخ عبد الرحمن الجزيري أيضا ضمن
لجنة العلماء التي أشرفت على طبعه (٩) .

ثم طبع طبعة رابعة في عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) بعد أن توجهت رغبة
برلمانية الى وزارة الاوقاف لتميد طبعه بعد نفاذ الطبعت الثلاث الاولى (١٠) .

وفي هذا العام بالذات أخرج الشيخ عبد الرحمن الجزيري طبعته الاولى من
كتاب بنفس العنوان (الفقه على المذاهب الاربعية) يتضمن - بوجه عام - مباحث
المبادات التي وردت في طبعت وزارة الاوقاف مع اختلاف ستعرض له ، وقد كتب
عليه : الجزء الاول - قسم المبادات - تأليف عبد الرحمن الجزيري - حقوق الطبع
محفوظة للمؤلف - الطبعة الاولى ، ولم يذكر فيه أي اشراك في التأليف .

وقد أهدى الجزيري طبعته هذه الى شيخ الأزهر عندئذ بمباركة ، أهدى كتابي
هذا الى المصلح الديني العظيم صاحب الأيادي البيضاء على النهضة الفكرية وأملها
العاملين : الامام الاستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر الشريف .
أمد الله في حياته ووفقه الى ما فيه مصلحة الاسلام والمسلمين ، أمين ، (١١) .

ويبدو ان كتاب الجزيري هذا قد خرج بعد شهر من ظهور الطبعة الرابعة
لوزارة الاوقاف ، فقد كتبت مقدمة هذه الطبعة في ١١ ربيع الاول ١٣٥٨ هـ (أول
مايو ١٩٣٩ م) كما سبق ، بينما جاء في ختام طبعة الجزيري هذه ما يلي : لقد تم
طبع هذا الكتاب بعد أن أشرف على طبعه وتصحيحه ووضع علامات الترقيم :
عبد الحميد حجازي وأمين الجزيري - ١٥ من ذو القعدة ١٣٥٨ هـ (٢٧ ديسمبر
١٩٣٩ م) .

وقد قدم الجزيري طبعته الخاصة هذه بمقدمة جاء فيها : أما بعد فقد جاءني
رسائل كثيرة من نواح متعددة تشير بأعادة النظر في الجزء الاول من كتاب الفقه
لأنه يشتمل على أغلاط فقهية وإيجاز في مواطن كثيرة ، مع ما له من المزايا الاخرى
التي لا توجد في كتب الفقه الاخرى . فتصفت به بأمان فوجدت هذه الملاحظات لها
محل من الاعتبار .

ويرجع سبب ذلك الى ان أصل وضع الكتاب كان الفرض منه تسهيل مواضع

الفقه الاسلامي على ائمة المساجد العلماء ، وهؤلاء عليهم ان يوضحوا ما يقف في سبيلهم من مجمل أو مبهم ، فترتب على ذلك تسع في صياغة نصوص أعلى الصحيفة ، فنشأ عنه هذا الخطأ ، ولما كنت شاعرا به أمكنتي ازالته وتوضيح كل مبهم منه .

وعلى هذا رأيت إعادة النظر في الكتاب من اوله الى آخره ومراجعة كتب الفقه الاخرى فرأيت من الضروري ادخال الاصلاح ٠٠٠ (١٢) ثم يتكلم مما أدخله في طبعته الخاصة من اصلاح وتمديد سنمعرض له في منهج الكتاب ان شاء الله .

٠٠٠ وبعد ان خرج الكتابان في عام ١٣٥٨ هـ - طبع قسم المساجد بوزارة الاوقاف طبعة خامسة من كتابها وذلك في عام ١٣٦٩ هـ (١٩٥٠ م) وقد احتفظ فيها بحقوق الطبع لوزارة الاوقاف .

اما الشيخ عبد الرحمن الجزيري فكان قد انطلق قبل ذلك في صياغة أبواب الفقه الاخرى على المذاهب الاربعة ، حيث أخرج (الجزء الثاني) (١٣) من (كتاب الفقه على المذاهب الاربعة) متضمناً بعض أبواب المعاملات بعد أن جمع مباحث كتاب الحظر والاباحة الذي تناول فيه سا محل أو يحرم اكله أو لپسه أو استعماله ، الى جانب مباحث اليمين والنذر واحكام البيع والربا والسلم والرهن والقرض والعجز .

وقد ذكر الجزيري في مقدمة الجزء الثاني قوله « انتي لما وفقني الله لصوغ الجزء الاول من كتاب الفقه على المذاهب الاربعة » قسم المبادات « بالعبارات التي ظهر بها رأيت من الجمهور اقبالا عليه لسهولة وقوفهم على ما يريدونه من احكام الفقه في مذاههم ، وجمعه كثيرا من تلك الاحكام المبعثرة التي يستند الوقوف عليها مجهود أهل العلم الاختصاصيين ، فضلا عن غيرهم من عامة المسلمين . فبعثني ذلك الاقبال الى التفكير في تأليف سائر أبواب الفقه الاسلامي على المذاهب الاربعة « قسم المعاملات وقسم الاحوال الشخصية » (١٤) وصورته يمثل المبارات أو أوضح منها ، كي ينشط الناس الى معرفة احكام دينهم في المعاملات والاحوال الشخصية ويعملوا بها اذا عرفوا احكام دينهم الحنيف في بيعهم وشرائهم واقتضيتهم وانكحتهم وما يتعلق بذلك ، واستبان لهم ساحة الاسلام مع دفته في التشريع واحاطته بكل صغير وكبير مما يجري في المعاملات بين جميع طوائف البشر مما يتضائل بازارته تشرع المشرعين وتقنين المقتنين من عربيين وشرقيين فرنسيين ورومانيين » (١٥) .

وهكذا اتسع الفرض من تأليف الكتاب وزاد خصوصية وثراء ، حيث جاوز مجرد تعليم أحكام العبادات في المساجد الى استهداف جمع أبواب المعاملات في صورة تبرهن على صلاحية أحكام الاسلام واستيازه المطلق على كافة محاولات ونظم التقنين في كل زمان ومكان ، ولم تكن فكرة مواجهة الفزو الثقافي - في مجال الفكر التشريعي - ببعيدة عن الفرض من كتابة الجزيري في أبواب المعاملات والاحوال الشخصية ، كما يبدو بوضوح من كلامه السابق .

وقد سأل الشيخ عبد الرحمن الجزيري الله سبحانه وتعالى ان يعينه على اتمام ما اتجهت اليه نيته ، وان يجعل عمله خالصا لوجه الله الكريم ، وأن يقيه شر الافتتان بمظاهر الحياة الدنيا ، وأن يحفظه من شر السعي وراء المفانم الدنيوية بوسائل الآخرة ، وأن ينفع به المسلمين كما نفع بالجزء الاول منه (١٦) .

ثم أخرج الجزيري (الجزء الثالث) من كتابه وقد تضمن مباحث : المساقاة والمزارعة ، المضاربة ، والشركة ، والاجارة ، والوكالة ، والحوالة ، والضمان ، والوديعة ، والماربة ، والهبة ، والوصية .

وبعد ذلك أخرج (الجزء الرابع) وقد تضمن كتاب النكاح ومباحثه وكتاب الطلاق ومباحثه - وقال في مقدمته : « وقد كنت اظن أنه يمكنني أن ابلغ النهاية من جميع أبواب الفقه في أربعة أجزاء لحسب ، ولكنني رأيت أن هذا يستلزم أمرين : الإيجاز في كثير من المواطن ، وحذف بعض مباحث الفقه - وهذا يتنافى مع فرضي من الايضاح والبيان من جهة ، ويجعل الكتاب ناقصا في مجموعة من جهة أخرى ، فلم أجد بدا من أن أترك المسألة على طبيعتها ، فاضطرت الى وضع جزء خامس ، يشتمل على ما بقي من مباحث الفقه ، وقد بقي من مباحث الهامة : الحدود ، والوقف ، والقضاء ، والجهاد ، السى غير ذلك مما ستطلع عليه فيه ، وسأعرض في طبعه عقب الفراغ من طبع « الجزء الرابع » ان شاء الله تعالى » (١٧) .

ومن مراجعة تواريخ الطبقات التي ظهرت من الاجزاء الاربعة في حياة الجزيري يبدو بوضوح أنه بمجرد انتهائه من الاشتراك في تحضير مادة طبعة المساجد من الجزء الاول وقيامه بتحرير أحكامها وصوغ عباراتها - على النحو السابق - اتجهت نيته الى الانفراد بجمع وصياغة بقية أبواب الفقه على نفس النمط العام مع شيء من التحسين - تعرض له ان شاء الله عند عرض وتقويم منهجه في التأليف .

وكما سبق فقد صدرت طبعة قسم المساجد هذه في سنة ١٣٤٧ هـ (١٩٢٨ م) لأول مرة ، وبمعدا سنوات قليلة بدأ الجزيري يخرج مؤلفاته المفردة من الجزء الثاني ، ثم الثالث ، ثم الرابع ، فقد انتهى من اخراج (قسم المعاملات) في عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) (١٨) ، كما فرغ من (قسم الاحوال الشخصية) وكتب مقدمتها في ١٢ محرم سنة ١٣٥٧ هـ (١٥ مارس ١٩٣٨ م) (١٩) ، وفي العام التالي أخرج طبعته الخاصة المعدلة من الجزء الاول (قسم العبادات) - كما سبق - وفي أثناء هذه السنوات العشر كان قد أخرج أكثر من طبعة من هذه الاجزاء مما يدل على الاقبال الذي لقيته هذه المؤلفات ومدى حاجة جمهور المسلمين اليها عندئذ .

وكما سبق فلقد وعد الجزيري في مقدمته للجزء (٢٠) الرابع بأن يضع جزءا خامسا من الكتاب يشتمل على ما بقي من مباحث الفقه ، لكنه توفي بعد ثلاث سنوات من وعده هذا قبل ان يخرج للناس هذا الجزء الخامس ، ويبدو انه كان قد تعاقد قبل وفاته مع (المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة) على بيع حق طبع كتابه بأجزائه كلها بما فيها الجزء الذي لم يخرج بعد ، ومن ثم سعت عند ورثته الى الحصول على ما أنجزه منه وطبعته في جزء خامس صدرته بالتقديم التالي ، في آخر الجزء الرابع من موسوعة الفقه على المذاهب الاربعة وعند العالم الجليل مؤلف الموسوعة الشيخ عبد الرحمن الجزيري ان يقدم الى القراء الجزء الخامس وهو كتاب الحدود ، ولكن الأجل لم يمهله - رحمه الله - فانتقل الى جوار ربه راضيا مرضيا قبل أن يودع المكتبة أصول الكتاب .

ولما كانت المكتبة التجارية الكبرى قد اشترت حق طبع الموسوعة كلها فقد حرصت - خدمة للمسلمين - على ان تكملها بطبع الجزء الخامس وتيسير الحصول عليه ، فسمت لدى أسرة المفور له الشيخ الجزيري حتى وصلت على أصول كتاب الحدود .

ومن توليق الله ان وجدنا مباحث الكتاب كلها تكاد تكون كاملة ، كل مبحث منطوق في كراسة لا ينقصها - كما أكد أهل العلم - الا التنسيق وبعض الحواشي والتعليقات .

وقد عهدنا بهذه المهمة الى عالم قدير متبحر في فقه المذاهب هو الاستاذ الشيخ علي حسن العريض من علماء الأزهر الشريف ، وقد رحب العالم الفاضل بالمهمة ابتغاء مرضاة وجه الله ، فتولى تنسيق مباحث الكتاب وفقا لمنهج المؤلف في الاجزاء

السابقة ، ثم تفضل - مشكوراً - فأضاف ما اقتضاه السياق من حواش وتعليقات ،
واشرف على الكتاب في أثناء الطبع مراجعة وتصحيحاً حتى خرج « كتاب الحدود »
- بعون الله - مترسماً النهج وأقياً بالفرض « (٢١) » .

ولقد احتوى هذا الجزء الأخير الباحث التالية : مقدمة للحدود ، حد شرب
الخمر ، حد الزنا وما يتصل به ، حد السرقة ، حد القذف ، كتاب القصاص
والديات ، والتفريغ ، البخي وقطع الطريق ، مبحث الإمامة والخروج على الإمام ،
أحكام الردة ، مبحث الكبائر من الذنوب .

ومن هذا يتبين أن الشيخ الجزيري توفي قبل أن يكتب بقية أبواب الفقه
الأخرى التي كان يؤمل الكتابة فيها - حسبما كتبه في الجزء الرابع - من الوقف
والقضاء والجهاد وغيرها .

... وبهذا كله أصبح في المكتبة الفقهية ستة مجلدات (٢٢) مختلفة تحت
اسم (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة) ، المجلد الأول الخاص بوزارة الأوقاف
الذي أخرجه قسم المساجد فيها ، ثم مجلدات الجزيري الخمسة التي عرضنا لتفصيل
القول فيها فيما سبق .

وقد اقتضى أمر الفحص من ذلك شيئاً من التحري سجلنا حصيلته في الصفحات
السابقة ، بحيث تبين أن الجزيري انفرد بأجزائه الأربعة الأولى الخاصة ، أما طبعة
قسم المساجد من الجزء الأول (العبادات) فإن للجزيري فيها أكبر مجهود ومعلم
تحرير أحكامها وصياغتها من عمله - كما سبق - وأما الجزء الخامس (الحدود)
فقد انفرد بجمع وتحرير أصل مادته وصياغة أحكامها الفقهية ، لكن الشيخ علي
حسن العريض تولى تنسيق مباحث الكتاب وكتب عليه بعض التعليقات والحواش
واشرف على تصحيحه ومراجعته عند الطبع .

وبناء على التفصيلات السابقة فإن الجزيري يستحق - على نحو عام - أن
يقترن اسمه بكتاب (الفقه على المذاهب الأربعة) . ومن ثم يقتضينا البحث أن نلم
بترجمة مركزة له :

هو الشيخ عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري ، ولد بجزيرة شندويل
مركز سوهاج بمصر في عام ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢ م) وتعلم في الأزهر وثقفه فيه على

مذهب أبي حنيفة من عام ١٣١٣ - ١٣٢٦ هـ ، ثم درس فيه ، وعين مفتشا لقسم المساجد بوزارة الاوقاف سنة ١٣٣٠ هـ ، فكيبرا للمفتشين بعد ذلك ، فاستادا في كلية أصول الدين ، ثم كان من أعضاء هيئة كبار العلماء ، وتوفي بحلول سنة ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) .

وله من المؤلفات - الى جانب (الفقه على المذاهب الاربعه) - :

• كتاب توحيد العقائد (في علم التوحيد)

• وكتاب الاخلاق الدينية والحكم الشرعية (٢٢)

• وكتاب أدلة اليقين (في الرد على بعض المبشرين)

• وديوان خطب

• وكلها مطبوع (٢٤)

• • • وبعد ان مرشنا لقصة تأليف الكتاب ومؤلفه ، نعرض لمنهجه • •

منهج التأليف فيه :

أما طبعة قسم المساجد من الجزء الاول (العبادات) فقد جمعت في كل باب أحكامه على المذاهب الاربعه ، ودون الحكم الذي اتفق عليه امامان أو أكثر في أعلى الصفحة والحكم المخالف في أدناها ، وفصل بينهما بخط افقي بحيث لو جردت الاحكام المدونة في أعلى الصفحة تخلص للقارئ أحكام العبادات التي اتفق عليها امامان أو أكثر من الأئمة الاربعه .

واذا كان في المسألة تفصيل أو مذاهب أربعة مختلفة ذكر في أعلى الصفحة ان فيها تفصيلا أو فيها اختلاف المذاهب ، ودون ذلك في أدناها .

وفي كثير من المسائل ذكر مع الحكم دليله من الكتاب والسنة أو الاجماع أو القياس لتبيين وجهات نظر الأئمة وما في اختلافهم من اليسر والرحمة .

ما الاصلاح الذي اضافته الجزيري الى طبعته الخاصة من هذا الجزء ؟

لقد انحصر هذا الاصلاح في الامور التالية ؟

أولاً : جعل لكل مسألة عناوين خاصة بها كي يسهل على القارئ مراجعة المسألة التي يريد بها بالنظر الى فهرست الكتاب ، بخلاف الطبعة السابقة فإن المسائل فيها كانت مخلوطة فلا يسهل على الناس الوقوف على أغراضهم منها .

ثانياً : نص الجزيري في أعلى الصفحة على المذهبين المتفقين بصورة محررة دقيقة مطردة في جميع مباحث الكتاب ، أما الطبعة السابقة فكان النص على المذاهب المتفقة فيها يأتي كثيراً بصورة أقل دقة واحكاماً (٢٥) .

ثالثاً : فصل القول في بعض الاجمال الذي ورد في تقرير بعض أحكام المذاهب وبالحق في الايضاح في بعض الابواب بخاصة مباحث الحج والصوم ليسهل على جمهور المسلمين فهمها بدون عناء كبير .

رابعاً : ذكر كثيراً من حكمة التشريع في مواضع متعددة ، ويقول الجزيري « وكنت أود أن أكتب حكمة التشريع لكل مباحث الكتاب ، ولكنني خشيت تضخمه وذهاب الفرض المقصود منه » (٢٦) .

خامساً : اعتنى بإيراد أدلة الأئمة الاربعة من كتب السنة الصحيحة ، ووجهها في كثير من المواضع بصورة أكمل من طبعة قسم المساجد .

وعلى سبيل المثال ، ففي (كتاب الطهارة) بدأ الجزيري طبعته الخاصة بذكر معناها في اللغة (بتوسع واستشهاد) ، ثم في اصطلاح الفقهاء ، ثم أورد في سياق ذلك كلاماً عن حكمة الطهارة وأجابه عن شيء من الاعتراض في هذا السبيل ، وتوسع في إيراد تفصيلات المذاهب .

بينما بدأت طبعة قسم المساجد بحديث وجيز عن أقسام الطهارة في سبعة سطور ، ثم بدأت تتكلم مباشرة عن أقسام الحياة ، في حين كتب الجزيري في طبعته الخاصة خمس صفحات كبيرة في تعريف الطهارة وأقسامها .

وفي (كتاب الصلاة) كتب الجزيري في طبعته الخاصة عن : حكمة مشروعيتها ، وتعريفها ، وأنواعها ، وشروطها ، ودليل فرضيتها ، ثم مواقيت الصلاة المفروضة . بينما كتبت طبعة قسم المساجد (فيما يقابل ذلك منها) عن : أنواع الصلاة وشروطها ، ثم عن أوقات الصلاة المفروضة .

... وعلى الجملة فإن طبيعة الجزيري الخاصة اكمل وأيسر في الانتفاع من الطبيعة السابقة التي شارك فيها ، ولقد كان الإصلاح الذي أخافه في طبيعته الخاصة ذا قيمة ، لكن ذلك يقودنا الى سؤال آخر هو :

هل كان من حقه - أدبيا وخلقيا - أن يأتي الى كتاب اشترك فيه معه غيره فيضيف اليه تعديلات وإصلاحات - مهما تكن قيمتها في ذاتها - ثم يطبعها طبيعة مستقلة يضع عليها اسمه منفردا مع أن في ضمنها جهودا - مهما تكن قيمتها في ذاتها - سبق أن قام بها غيره ؟ ذلك ما نرى أن في النفس منه أشياء *

... هذا عن الفروق بين طبيعة قسم المساجد وطبيعة الجزيري الخاصة من (قسم العبادات) ، أما فيما يتصل بمنهج الجزيري العام في تأليف هذا القسم ثم في تأليف بقية أجزاء كتابه التي انفرد بكتابتها (وهي : المعاملات في ج ٢ و ج ٣ والاحوال الشخصية في ج ٤ وأصول كتاب العدود في ج ٥) فإن منهج الجزيري في تحريرها وصياغتها يتلخص في الأمور التالية :

١ - كان الجزيري يبدأ في البحث بتعريفه ، وإيراد الأدلة الشرعية العامة عليه ، وكثيرا ما كان يذكر حكمة مشروعيته ، لكنه لم يلتزم دائما بذكر حكمة التشريع في كل مبحث ، وقد علل هذا بقوله : « كنت عزمت على أن أذكر حكمة التشريع بإزاء أحكامها كما أذكر أدلة الأئمة ، ولكنني أهرضت عن ذلك » لأنني رأيت في ذكر حكمة التشريع تطويلا قد يهوى الحصول على الأحكام ، فوضعت حكمة التشريع في الجزء الثاني من (كتاب الاخلاق) ، (٢٧) *

لكن الجزيري مع هذا ذكر كثيرا من حكم التشريع وقدم فيها بعض المباحث النافعة (٢٨) ، وقد عرض في ثنايا كلامه عن حكم التشريع لبعض شبهات وتلبسات المستشرقين وتابعيهم وضحايا الفزو الفكري من أبناء المسلمين ، وقدم فيها وجهات نظر طيبة (٢٩) ، ومن ثم نجد أنه ينشط لتقرير القول بشيء من التفصيل في الحكم الشرعية التي تتصل بأحكام مستهدفة من الطائفين والمبشرين وأشياهم ، وهذا ملاحظ بوضوح في صفحات كتابه بأجزائه كلها *

ب - أما موقفه من إيراد أدلة الأحكام الشرعية بجانبها - فبالغالب أنه يكتفي في كل مبحث بإيراد الأدلة الأساسية العامة فيه وذلك في صلب كلامه الذي يبدأ به المبحث ، أما أدلة المذاهب التفصيلية - عند تعدد الرأي - فبالغالب أنه لم يكن بهتم يذكرها بل كان يأتي بأقوال المذاهب مجردة عنها *

فحينما يعرض مثلا لمبحث الصيد يذكر ان دليله من القرآن الكريم قوله تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما حلتكم من الجوارح مكبلين ٠٠) المائدة ٥٤ . ومن السنة ما رواه الشيخان (٠٠٠) وما صدرت بكتيبك المعلم فذكرت اسم الله عليه لكل) . والاجماع أيضا على ذلك . وحينما يورد اختلافات المذاهب في النحرىات والاحكام الجزئية فانما يوردها غالبا مجردة عن أدلتها التفضيلية .

لكنه في بعض المباحث ذات الاعمىة الخاصة عند جمهور المسلمين ٠٠ وقد رويت فيها أدلة متعارضة - كان يذكر أراء الفقهاء مقترنة بأدلتها ، فهو مثلا يروى أن الأئمة الثلاثة أجمعوا على أن مس الذكر ينقض الوضوء مستدلين بحديث يسمونه (من مس ذكره فليتوضأ) . وعائلتهم الصنفية فقالوا : لا ينقض مستدلين بحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل لمس ذكره في الصلاة فقال (هل هو إلا بضمة منك ؟) وقد قال الترمذي عنه انه الفضل شيء يروى في هذا الباب (٣٠) .

وقد ذكر الجزيري أنه كان قد عزم على ذكر أدلة الأئمة بأزاء أقوالهم ، لكنه أعرض عن ذلك لأنه رأى في مناقشة الأدلة ٠٠ الذي سيجره اليها ذكرها - دقة لا تتناسب مع ما أورده من تسهيل للعبارات والاحكام . ثم يقول : ان الأدلة - قد أفردها كثير من كبار علماء المسلمين بالذكر وكتبوا فيها أسفار مطولة . ولكن لما لا شك فيه أن الحاجة ماسة الى وضع كتاب فيها يبين فيه اختلاف وجهة نظر كل واحد منهم (الأئمة) بعبارة سهلة وترتيب يقرب ادراك معانيها - فلماذا قد حرمت على وضع كتاب في ذلك مستعينا بالله وحده (٣١) . ويبدو - من مراجعة قائمة مؤلفاته السابقة - انه تولى قبل أن يقوم بذلك .

ج - أما موقفه - في تقريره لأقوال الأئمة - من ظاهرة تعدد الرأي في المسألة الواحدة (وهي ظاهرة معروفة في مذاهب الفقه الاسلامى في مجموعها) - فقد ذكر الجزيري فيها تنبيها أورده في مطالب ج ٢ و ج ٣ و ج ٤ (وقد جرى عليه أيضا فيما أعده من أصول ج ٥) ونحوه : المذكور في هذا الكتاب هو الراجح المتخذ عند الأئمة . أما غير الراجح فان الغالب عدم الاشارة اليه . وقد يذكر أحيانا اذا كان في ذكره فائدة .

وقد بذل الجزيري جهدا كبيرا في تحري الراجح في كل مذهب وتقريره . وسار على ذلك في كل أحكام كتابه حتى في طبعته الخاصة من العبادات . ومن أمثلة ذكره القول المشهور الراجح ثم القول غير المشهور (حينما تكون لذلك هذا الأخير فائدة

صا) ما أورده في نقص الوضوء بلس البول عند المالكية بشروط خاصة ثم قوله :
 و ... وعندهم قول آخر غير مشهور ، ولكن فيه تخفيف للرضى ، وهو ان السلس
 لا ينقص الوضوء وان لم تتحقق هذه الشروط ... (٢٢) ، ومن أمثله أيضا ما
 رواه في حكم احدى الجرائم المتصلة بأحكام الزنا حيث روى تعدد الاقوال في كل من
 مذهب الشافعية ومذهب الحنابلة وعلل التعدد بارجاعه الى حكمة من حكم التشريع
 فقال : لعل هذه الاحكام تختلف باختلاف احوال الناس في الدين والورع كمالا
 ونقصا شيابا وكهولة ، فيخفف على الأردال والشبان ويشدد العقاب على اشراف
 الناس وكبارهم ، (٢٣) ومن الواضح انه حين يتطرق الى رواية القول غير
 المشهور في المذهب فانما ذلك حينما تكون لروايته فائدة .

د - أما موقفه من ترتيب اقوال الأئمة الاربعة ... فان الذي يتبين له في
 وضوح انه لم يلتزم ترتيبا معينا في ذكر هذه الاقوال ، فهو مرة يأتي بالاقوال :
 الحنفية ثم الشافعية ثم الحنابلة ثم المالكية ، وأخرى يعكس الترتيب ، وثالثة يقدم
 الشافعية ثم الحنابلة ثم الحنفية ثم المالكية ، ورابعة يقدم الحنابلة ثم الحنفية ثم
 الشافعية ثم المالكية ... وهكذا دون ترتيب معين مطرد يلتزمه دائما ، ولعل هذا
 كان قصدا له ادبا مع الأئمة ودعفا لشبهة التعصب لواحد منهم - وهو ما لا يليق
 بالعلماء الفاضلين لأسباب تعدد الرأي في الفروع الفقهية - أو لعله كان يذكرها
 بحسب رايه الخاص في الراجح (٢٤) منها ثم الاقل رجحانا ثم الثالث ثم المرجوح ...
 في كل مسألة ، أو لعله كان يذكرها بحسب انتهائه من ترتيب اعداده لكل مذهب
 منها في كل مسألة دون ان يقصد البدء بواحد معين منها لأن المذاهب استوت
 - نظريا - عنده في عمله هذا فكلما انتهى من تجميع جزئيات كل مذهب في مسألة
 منها أورده .

لكنه في كافة الحالات كان يقدم المذهبين المتفقين في الرأي على المختلفين ،
 وهكذا كان يقدم المذاهب الثلاثة المتفقة على ما اختلف معها . أما حينما تكون
 الاربعة مختلفة في التفصيلات الجزئية فقد كان يذكرها متتالية دون منهج معين مطرد
 في ترتيبها كما سبق .

هـ - أما موقفه من ذكر مراجع اقوال المذاهب في كتبها المشهورة - فانه لم يمن
 بذلك . بل كان يذكر الاقوال دون ان يذكر معها مراجعها من كتب المذاهب
 المعتمدة . ومن ثم كان يقوم باستخلاص تفصيلات اقوال مذهب ما في مسألة معينة
 من كتب المذهب المعتمدة . ثم يكتفي بذكر هذا المستخلص دون ذكر مراجعها .

و - وفي بعض صفحات كتابه كان يعرض أحيانا لبعض المباحث الأصولية المتصلة بما يرويه من أحكام فقهية مثل كلامه من (الفرض) و (الواجب) ومعنى (السنة) و (المندوب) و (المستحب) * * * ومسى من مباحث (الحكم) عند الأصوليين كما هو معروف .

وأحيانا كان يصدر بعض مباحثه بتقرير بعض قواعد الفريضة العامة مثل (رفع الحرج) و (إزالة الضرر) ونحوهما (٢٥) .

*** وبعد تقرير منهج التأليف نعرض لتقويم عام للكتاب .

تقويم عام للكتاب :

سبق أن قررنا أن طبعة الجزيري الخاصة من (قسم العبادات) أكمل - من وجوه متعددة - وأيسر في الانتفاع من طبعة قسم المساجد السابقة التي كان قد شارك فيها ، ومن ثم سنعرض في الصفحات التالية لتقويم مجسوع كتاب الجزيري المتكامل بأجزائه الخمسة ، مع الاكتفاء بما أوردناه في تقويم طبعة قسم المساجد من مقارنة تبينت منها أفضلية طبعة الجزيري الخاصة عليها * وقد تأيد هذا عندنا بما هو مشهور من نسبة (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة) إلى الجزيري - نظرا لشيوع طبعته الخاصة وكثرتها - إلى حد أن بعض جمهور المسلمين لا يعرفون أن قسم المساجد بوزارة الأوقاف المصرية أشرف على تأليف طبعة خاصة سابقة في الزمن على طبعة الجزيري الخاصة ، على التفصيل السابق .

وأول ما نسجله في تقويم كتاب الجزيري أنه كتاب لم يوضح إلا بقصد تيسير الأحكام الفقهية لجمهور المسلمين من غير المتخصصين ، ومن لم خلا من الأدلة التفضيلية وتوجيه الاستدلال بها والموازنة بينها ، كما خلا من مراجع الدراسة فيه ، ومن ثم فهو يكاد يكون معدوم النفع بالنسبة للمتخصصين ومن يبحثون عن أدلة الأحكام وتاصيل الاختلاف فيها ، ولعلنا نظلمه لو قارنا بينه وبين الكتب التي عنت بإيراد الأدلة والترجيح والموازنة وتاصيل الاختلاف مثل (المعلي) و (بداية المجتهد) و (المغني) وغيرها مما سبقت الإشارة إليه في مطلع هذه الدراسة ، فهو لم يوضع بهذا القصد ولم يزعم صاحبه فيه شيئا من ذلك ، ومن هنا ينبغي أن يدور نقدنا له في إطار الدائرة الضيقة - والقليلة الجدوى في دراسات التخصص - التي ألف من أجلها (وهي جمع تفصيلات المذاهب الأربعة للعوام ومن هم في حكمهم أزاء العلم الشرعي ، مهما بلغت ثقافتهم الأخرى) .

وأيضاً فلقد ارتبط تأليف هذا الكتاب بمن ألف لهم فيما يتصل باقتضاره على أقوال المذاهب الأربعة السنية المتبوعة في مصر وفي غيرها من بلدان العالم الإسلامي . أما لو كان قد انطلق من متطوع تأصيل الخلاف الفقهي في إطلاقه لما التزم بذكر هذه المذاهب وحدها ، فإن في خلاف غيرها ما هو معتبر عند الباحثين والدارسين .

• • • وبعد أن حددنا إطار التأليف الضيق في هذا الكتاب والتزمنا بأن يدور تقويمنا داخله • • • نوجه هذا التقويم في الأمور التالية :

أ - من الأمور الجيدة في الكتاب بحق تقريره بعض حكم التشريع بصورة صدر عن العليم الحكيم الذي يعلم من خلق وما يصلحهم على خلاف ما متصلة وفي إطار العرض العقلي ، وذلك في مسائل الشريعة وقضاياها التي تعرضت لغزو فكري في العبادات والأحوال الشخصية والمعاملات والحدود ، فقد كان الجزيري ينبري بحق لبيان أن التشريع الإسلامي في هذه الأمور إنما صدر عن العليم الحكيم الذي يعلم من خلق وما يصلحهم على خلاف ما يرحف به الكائدون من زيف ومغالطات وتلبيس وتجهيل .

وكما ذكر في مقدمة ج ٢ و ج ٣ فلقد أراد أن يبين أن التشريع الإسلامي ، يتضاءل بإزائه تقنين المقننين من شرقيين وغربيين وفرنسيين ورومانيين • • • ولقد كان الجزيري في ذلك ابن عصره الذي لا ينمزل من متطلبات زمانه ودواعيه ، إنما هو يتصدى - كما يتخفى للعلماء الفاضلين لمسؤولياتهم - لكيد المبشرين والمستشرقين وأشياهم نالفا تلبسهم وزينهم (٣٦) •

ويتصل بذلك أيضاً ما عقد من مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي يبين فيها مدى ما في هذا القانون من ضعف وتهافت ومغالطة للفطرة السليمة ، في مواجهة أحكام الشريعة المحكمة التي لا يصلح أمر الناس بحق إلا عليها (٣٧) •

ب - ومن الأمور الجيدة أيضاً في كتابه تعرضه لبيان حكم الشريعة في الأمور المصرية المستحدثة التي عمت بها البلوى في العصور الإسلامية الأخيرة ، ولم تكن موجودة من قبل (على الأقل بأسمائها المعاصرة) ، وذلك مثل تعرضه لبيان حكم « البيرة » و « المخدرات » (٣٨) •

وأيضاً فقد عرض لزكاة الاوراق المالية (البنكنوت) (٢٩) ، وحكم
التصوير الشمسي ، وغيرهما (٤٠) .

ج - ومن الامور الجيدة أيضاً تقريره بعض القواعد الشرعية العامة
وبعض المباحث الاصولية المتصلة بما يرويه من أحكام فقهية (٤١) . وذلك
من شأنه أن يزيد في ثقافة جمهور المسلمين الدينية فيما تنبني عليه الاحكام
من قواعد وأصول ، كي يتمتعوا شريعتهم بقدر الاستطاعة ، وقد يدفع هذا
بعضهم الى محاولة الاستزادة من هذه المعارف الدينية باللجوء الى بعض
الكتب الميسرة فيها والاستفسار من ذوي المقم حولها ، وذلك كله أمر نافع
ولا شك لجمهور المسلمين في دينهم ودنياهم .

د - وأيضاً فإن الجزيري بذل في مجموع كتابه جهداً كبيراً متتابعاً في
استخلاص الراجح من الاقوال في كل مذهب من المذاهب الاربعة فيما عرض
له من مسائل وقضايا ، وكان موفقاً في صياغة حصيلته ذلك . وهذا في الاغلب
الأهم من صفحات كتابه .

هـ - لكننا نأخذ عليه اخلاء كتابه - بصورة مطلقة - من المراجع
القريبة المنال وجوداً وفهماً لمن يتصدوا من جمهرة المثقفين المسلمين غير
المتخصصين في علوم الشريعة .

كما نأخذ عليه اخلاءه من بعض أدلة المذاهب التي لا يستمضي ادراكها
على هذه الجمهرة المثقفة .

صحيح انه اعتذر عن ذلك - كما ورد فيما سبق - بأن في مناقشة الأدلة
دقة لا تتناسب مع ما أراده من تيسير للجمهور ، لكنه يرد عليه أن أدلة
المذاهب في الخلافات منها ما هو دقيق يعتذر فهمه على غير المتخصصين
- وهذا ما نذكره في هـم ذكره - ومنها ما هو قريب المثال ميسر في الفهم
لجمهور المثقفين ، وهذا ما كنا نود أن يتوسع في إيراد شيئا ما ، ليجتذب
هذا الجمهور الى الاستزادة من نوع من المعارف الدينية الميسرة يدخل تحت
مستوى ادراكهم ، ولينقذهم من ظلمة التلقين المطلق الذي لا نور معه من أي
دليل . وصحيح أن العاصي لا يمكنه النظر في الدليل ، لكن ذلك لا يمنع من
أن كل معرفة مقترنة بدليها أفضل - ولو نسباً - من تلقين حكم يخلو من

كل معرفة عامة أو خاصة بما قاد اليها من دليل ، ولا شك ان العلم العام بالدليل الذي لا يقترون بنظر خاص الفضل في مجموعة من انعدام العلم بالدليل بالكلية .

وهذا وان كان سيزيد في حجم الكتاب شيئا ما ، لكنها - فيما نرى - كانت ستصبح زيادة مقترنة بنفع يبررها .
واذا كان الجزيري قد عرض في بعض صفات كتابه - كما سبق - لبعض القواعد الشرعية العامة وبعض المباحث الاصولية فاننا نقول : ان من بين الأدلة التفصيلية للمذاهب ما هو امسر في الفهم من بعض هذه المباحث التي عرض لها .

و - كما نأخذ عليه أنه قصر أحيانا فيما كان ينبغي عليه - فيما نرى - من وجوب التعقيب على أقوال المذاهب الاربعة في بعض مسائل أحكام الأسرة بما أخذ به القانون المصري من اختيارات الفقهاء وأقوالهم في غير المذاهب الاربعة .

فلقد أخذ المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م بأقوال بعض الفقهاء من غير المذاهب الاربعة بناء على قوة الدليل وتحقيق المصالح - من حيث ظهورهما للجنة التي قامت به - وكان من ضمن ما أخذ به أيضا النص على أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة أمت به بعد سنة من هببة الزوج عنها ، ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أمت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة - وجاء في تفسير اختيار ذلك أنه « لما كان رأي الفقهاء في ثبوت النسب مبنيًا على رأيهم في (أقصى مدة الحمل) ولم يبين أغلبهم رأيه ذلك الا على اخبار بعض النساء بأن الحمل مكث كذا سنين ، والبعض الآخر كآبي حنيفة ينسب رأيه في ذلك على اثر ورد عن السيدة عائشة يتضمن أن أقصى مدة الحمل سنتان » .

وليس في أقصى مدة الحمل كتاب ولا سنة ، فلم ير أولياء الامور مانعا من أخذ رأي الاطباء في المدة التي يمكنها الحمل ، فافاد الطبيب الشرعي بأنه يرى أنه عند التشريع يعتبر أقصى مدة الحمل ٣٦٥ يوما حتى يشمل جميع الاحوال النادرة (يعني التي يزيد العمل فيها عن تسعة أشهر وهي المدة المعتادة) . (٤٢) .

والذي نأخذه على الجزيري في كتابه أنه عندما عرض لأقوال المذاهب الأربعة في أقصى (٤٣) مدة العمل لم يشر إلى هذا المرسوم وما ورد فيه من ذلك ، ولم يعلق عليه أو ينبه إليه . مع أن صدور كتابه لاحق لصدور المرسوم الذي أصبح عليه العمل في مصر من وقت صدوره ، فإن كان الجزيري يقر العمل به فقد كان واجبا عليه أن ينبه إليه قراءه بصورة واضحة مبينة سبب مخالفته لما حكاه من أقوال المذاهب الأربعة .

وإن كان الجزيري لم يقر العمل بهذا المرسوم ورأى أن الالتزام بأقوال المذاهب الأربعة أصح - فقد كان يجب عليه أن يقرر هذا مبينا الاعتبارات التي تدعوه إليه .

فالذي نأخذه على الجزيري في ذلك أنه لم يواكب في ذلك بعض تطورات عصره بالرأي الفقهي الاصيل - كما فعل في أمور أخرى استحدثت في عصره وقدم فيها الرأي الفقهي المستقل ، وإن خالف ما كان عليه العمل وقتها بمصر (٤٤) .

أما التزامه بحرفية حكاية أقوال المذاهب الأربعة دون اعتبار منه لما أخذ به المرسوم ودون توضيح فقه الجمهور المسلمين في القضية - فهذا ما نأخذه عليه ونرى أنه كان من واجبه ألا يغفل التعليق عليه وفاء بواجب العلماء في شرح هذه القضايا الفقهية (التي تمس حياة الناس مساهمات) لجمهور المسلمين وعامتهم .

هذا مع أننا نجده يشير في ثنايا كتابه - وفي أمور العمل والنسب أيضا - إلى الافادة من نتائج العلوم التجريبية فيما يتصل بتعليل الدم واللجوء إلى الطبييات المتعلقة في بعض قضايا الاستيثاق من العمل (٤٥) .
و - في بعض الفروع الفقهية لم يكن منصفا لصاحب هذا المذهب ، فقد كان يغفل من أقواله ما كان ينبغي عليه أن يذكره التزاما بقواعده التي سبق تقريرها في منهجه من أنه يروي المرجوح من أقوال الأئمة . أن كان في ذكره فائدة .

وكمثال على ما نقصده فانه ذكر أنه إن حال غيم دون رؤية هلال رمضان فلنكمل شعبان ثلاثين يوما ، ويقول : « وبهذا أخذ ثلاثة من الأئمة

(يقصد أبا حنيفة ومالكا والشافعي) وخالف الحنابلة حال الغيم ، ثم يروي مذهب الحنابلة على النحو التالي : « إذا غم الهلال في غروب اليوم التاسع والمشرين من شعبان فلا يجب اكمال شعبان ثلاثين يوما ، ويجب عليه تثبيت النية وصوم اليوم التالي لتلك الليلة سواء كان في الواقع من شعبان أو رمضان ، وينويه من رمضان » (٤٦) .

فلذا ما أتينا الى كتب مذهب الحنابلة الموسعة وجدنا أن الرواية عن الامام احمد اختلفت في هذه المسألة فروى عنه ما ذكره الجزيري من وجوب الصوم أن حال دون رؤية الهلال غيم أو قتر ، وروي عنه أن الناس تبع للامام فإن صام صاموا وإن افطر افطروا ، وعن احمد رواية ثالثة : أنه لا يجب صومه ولا يجزئه عن رمضان أن صامه ، وهو قول أكثر أهل العلم منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي ومن تبعهم » (٤٧) .

ومن لم نرى أنه كان من الانصاف في حق الامام احمد أن يروي قوله الموافق لقول الأئمة الثلاثة ، ونرى أنه كان في هذا فائدة عظيمة تبرر روايته على حسب قاعدة الجزيري السابقة (٤٨) ، فالرواية الموافقة لقول أكثر أهل العلم جديرة ولا شك بروايتها لأن رأي الفقيه في الاتفاق يستحق أن يروي كما روي رأي في الخلاف، وبخاصة في هذه القضية ذات القيمة العملية المتكررة في حياة المسلمين ، فكان ينبغي على الجزيري أن يبين أن لاحمد قولاً يوافق قول الثلاثة .

وهذا مع تسليمنا بأن الرواية الموافقة مرجوحة وغير مشهورة ، وربما كان في ذلك شيء من مقال واحتمال نظر ، صحيح أن هذا ما رواه الغري أبو القاسم عمر بن حسين (ت ٣٣٤ هـ) عن احمد ، وهو أيضا اختيار أكثر شيوخ الحنابلة - كما يروي ابن قدامة - لكن لعلنا لو استطعنا الوصول الى تواريخ قوله بكل رواية فربما انتهينا الى أن الرواية الموافقة لقول الأئمة الثلاثة لم تكن أضعف ما روي عن احمد في القضية .

ومهما يكن من أمر فقد كان على الجزيري أن يشير إليها .

أما ما أخذه الشيخ عيسى حسن العريض (٤٩) على الجزيري من ادخاله (كتاب القصاص والديات) بين أبواب الحدود ، على خلاف ما فعله الفقهاء الذين

سبقوه في التأليف من خلاف ذلك (٥٠) - فلعله يرجع الى أن الجزيري قبيل وفاته كان يامل في أن يكتب في كافة ابواب الفقه التي كانت قد بقيت له بعد اخراجه الجزء الرابع - كما ورد في مقدمة هذا الجزء - لكنه توفي ولم يكن قد انتهى الا من كتاب العلود ومباحث القصاص والديات حيث وجدت مباحثها في كراسات في بيته بعد وفاته - كما سبق - فلعله لو عاش لالتزم بترتيب الفقهاء قبله ، او لعله كان يصدر عن وجهة نظر اخرى في التأليف الفقهي وترتيبه لم يتح له أن يعبر عنها •

ومهما يكن من امر ففضية ترتيب الابواب شكل لا يمس جوهر الموضوعات المؤلفة ولا منهج التأليف الموضوعي فيها •

اما ما لم يتح له أن يكتب فيه لوفاته - مثل الوقف والقضاء والجهاد وغيرها - فهو معذور في ذلك بلا شك •



•• وبعد ، فإن (كتاب الفقه على المذاهب الاربعة) يعتبر من انفع الكتب التي جمعت احكام الفروع الفقهية لجمهور المسلمين في السنوات الخمسين الاخيرة ، بل لعلنا لا نبالغ اذا قلنا : اننا لا نعرف كتابا للاحكام اشتهر بين عامة المسلمين في نصف القرن الاخير كما اشتهر هذا الكتاب •

رحم الله الشيخ عبد الرحمن الجزيري واصحابه من العلماء الذين اشتهروا معهم في تأليف طبعة قسم المساجد من الجزء الاول •

ورحم الله الذين فكروا في هذا المشروع وخططوا له ونفذوه بقدر ما نفع الله تعالى به جمهور المسلمين وحثهم على التمسك باحكام شريعته •

ولتكن هذه الدراسة تحية اليهم جميعا بعد خمسين سنة من صدور أول (كتاب الفقه على المذاهب الاربعة) ١٣٤٧ - ١٣٩٧ هـ •

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات •

الرياض في صفر الغير ١٣٩٧ هـ (يناير ١٩٧٧ م) •

الى جانب طبعات متعددة من مختلف اجزاء (كتاب الفقه على المذاهب الاربعه) - فقد رجعت الدراسة الى الكتب التالية :

- ١ - اثر الاختلاف في القواعد الاصولية في اختلاف الفقهاء *
للدكتور مصطفى حميد الخن - مؤسسة الرسالة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م *
- ٢ - اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى لابي يوسف يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٢ هـ) تصحيح وتعليق ابو الوفا الأفغانى ، مطبعة الوفاء ١٣٥٧ هـ *
- ٣ - اختلاف الفقهاء لابي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) (جزء منه) نشره المستشرق فريدريك كرن وطبع في القاهرة ١٩٠٢ هـ *
- ٤ - اسباب اختلاف الفقهاء للدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي *
مطبعة السعادة بمصر *
- ٥ - الاعلام لغير الدين الزركلي *
- ٦ - الام للامام الشافعي ابي عبدالله محمد بن ادريس (ت ٢٠٤)
كتاب الشعب ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م *
- ٧ - الانصاف في اسباب الاختلاف لشاء ولي الله الدهلوي أحمد بن عبد الرحيم (ت ١١٧٦ هـ) ، طبع مصر *
- ٨ - الانصاف في التنبيه على الاسباب التي اوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوس (ت ٥٢١ هـ) ، مطبعة الموسوعات ١٣١٩ هـ *
- ٩ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لابن المرتضى أحمد بن يحيى (ت ٨٤٠ هـ) ، مطبعة أنصار السنة المحمدية بمصر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م *

- ١٠ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد أبي الوليد محمد بن أحمد
(ت ٥٩٥ هـ) مكتبة الكليات الأزهرية بمصر .
- ١١ - دراسات في أحكام الأسرة مقارنة بين الشريعة الإسلامية وغيرها
للدكتور محمد بلتاجي ، مكتبة الشباب بالقاهرة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ١٢ - رحمة الأمة في اختلاف الأئمة لابن عبدالله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي
العثماني الشافعي (من علماء القرن الثامن الهجري) ، مطبعة البابي
الحلي بمصر ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ١٣ - الرد على سير الأوزاعي لأبي يوسف يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٢ هـ)
تحقيق أبو الوفا الأفغاني ، حيدر آباد الدكن ، لجنة احياء المعارف النعمانية
- ١٤ - محاضرات في أسباب اختلاف الفقهاء لأستاذنا الشيخ علي الخفيف معهد
الدراسات العربية بالقاهرة .
- ١٥ - المحلى لابن حزم أبي محمد علي بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) ، ادارة الطباعة
المتبرية بمصر ١٣٥١ هـ .
- ١٦ - معجم المؤلفين لمصر كحالة ، مطبعة الترقى بدمشق .
- ١٧ - المغنى لابن قدامة أبي محمد عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠ هـ) علي مختصر
الغزقي عمر بن حسين (ت ٣٣٤ هـ) ، مكتبة الجمهورية العربية بمصر .
- ١٨ - مناهج التشريع الاسلامي في القرن الثاني الهجري للدكتور محمد بلتاجي
رسالة على الآلة الناسخة في مكتبة جامعة القاهرة .

- (١) وقد نشر المشرق الألماني فريدريك كرن Fp. Kerdn (١٨٧٤ هـ - ١٩٢١ م)
- (٢) ج ٧ ص ٣٠٣ - ٥٢ : والأوزاعي هو أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٧ هـ)
فقيه الشام الكبير .
- (٣) ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . فاضل الكوفة (ت ١٤٨ هـ) . وراجع
مناهج التشريعة لأبي حنيفة وابن أبي ليلى والأوزاعي والشافعي وغيرهم من علماء القرن
الثاني في دراستنا (مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري) .
- (٤) من الآثار الماصرة لهذا الاهتمام أيضا المطاولات التي بدأت منذ سنوات لجمع مذاهب علماء
الانصار في موسوعات مرتبة أبجديا . مثل (موسوعة الفقه الإسلامي) المصرية التي تجمع
أقوال المذاهب الأربعة إلى جانب مذاهب الإمامية والزيدية والشافعية والابانسية . ولما تنه
بعد من أول الحروف الهجائية . وتلويح هذه الموسوعة - وما ياتلها - يحتاج إلى دراسة
مستقلة .
- (٥) من مقدمة الشيخ عبد الوهاب خلاف لطبعة وزارة الاوقاف الاولى من هذا الكتاب .
- (٦) من قرار لجنة اعداد الكتاب . وهو مطبوع في آخره .
- (٧) راجع أبواب الكتاب ومقدمة الشيخ عبد الوهاب خلاف لطبعته الاولى .
- (٨) من مقدمة الطبعة الثانية التي كتبها الشيخ عبد الرحمن حسن (مدير قسم المساجد بوزارة
الاوقاف) في ٢٨ شعبان ١٣٤٩ هـ - ١٧ يناير ١٩٣١ م .
- (٩) راجع مقدمة الطبعة الثالثة التي حررت في محرم ١٣٥٥ هـ - مارس ١٩٣٦ م .
- (١٠) راجع مقدمة الطبعة الرابعة التي كتبها الشيخ محمد عبد الرحمن العديلي (مدير المساجد)
في ١١ ربيع الاول ١٣٥٨ هـ - أول مايو ١٩٣٩ .
- (١١) راجع لتقديم الكتاب . وقد أعدى الجزيرة أجزاء الكتاب الأخرى التي طبعت في حياته إلى
الشيخ المراغي أيضا .
- والمراغي هو . الشيخ محمد مصطفى بن محمد بن عبد القدر المراغي . باحث مصري عارف
بالتفسير . من دعاة التصديق والإصلاح .
- ولد بالراقة (من جرجا في الصعيد) وتعلم بالقاهرة وتثقل على الشيخ محمد عبده

وولي أصلاً منها القضاء الشرعي . فضاء القضاء في السودان (من ١٩٠٨ - ١٩١٩ م)
وتعلم الإنجليزية في خلالها . وعين شيخاً للأمر سنة ١٩٢٨ م فمكث عاماً . وأعيد سنة
١٩٣٥ فاستمر الي ان تولى .

وقد ولد عام ١٣٩٨ هـ (١٨٨١ م) وتوفي عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٤ م) .

له مؤلفات منها

- ١ - بحث في ترجمة القرآن الكريم الي اللغات الاجنبية .
- ٢ - تفاسير سور الاحزاب . والمديد . والتمائم . والعصر . وآيات من سورة الفرقان .
- ٣ - بحوث في الترهيع الاسلامي .
- ٤ - رسالة لمؤتمر الادباء العالمي المنعقد في لندن سنة ١٩٣٦ م في موضوع الزمالة الانسانية
راجع الامام ٣٢٤/٧ ومجمع المؤلفين ٣٤/١٢ .

(١٢) راجع مقدمة الجزء الاول .

(١٣) من الواضح من مراجعة تواريخ الطبقات الاولى من (قسم المعاملات) ٢ و ٣ - انه بدأ
في تنظيم مادته وصياغتها بعد خروج (الطبعة الاولى) من كتاب قسم المساجد .

(١٤) من المعروف ان بقية ابواب الفتحة - بعد المعاديات - ترتب على ما ذكره الجبري هنا مما
انتهت نيته الي التأليف فيه . ومن ثم طابعه بعد اتمام المعاملات والاحوال الشخصية انه
الي التأليف في الحدود وغيرها . كما سيأتي .

(١٥) راجع مقدمة الجزء الثاني .

(١٦) راجع مقدمته للجزء الثاني .

(١٧) راجع مقدمته للجزء الرابع .

(١٨) راجع طبعة الاولى في (مقدمة الارشاد) لصاحبها أمين الجبري .

(١٩) راجع مقدمة الطبقات الاولى من الجزء الرابع .

(٢٠) وذكر ذلك ايضا في ختام هذا الجزء .

(٢١) راجع مقدمة الجزء الخامس .

(٢٢) وتلحق طبعة قسم المساجد في ٦١٥ صفحة من القطع المتوسط . أما أجزاء الجبري الخمسة
فتلحق في اكثر الطبقات شيوعاً في ٧٣١ ٣٧٦ ٣٥٢ ٦٠٣ ٤٧٠ صفحات من القطع
الكبير بحسب ترتيب أجزائها .

(٢٣) راجع ما سبق في مقدمة الطبعة الاولى من كتاب وزارة الاوقاف - حيث ورد فيها ان التنية انتهت في الوزارة - عند وضع خطة كتاب الفقه على المذاهب الاربعة - الى اتباعه بكتابين في (العقائد) و (الاخلاق الدينية) * ويبدو ان الصيغ الجزيري - رحمه الله - قام بتنفيذ منطط الوزارة كله -

(٢٤) راجع : الاعلام ١١١/٤ ومجموع المؤلفين ١٨٦/٥ ومراجعهما *

(٢٥) راجع - بصفة خاصة - كتاب الصلاة ومباحث القبلة ومباحث الحيض ++ وغيرها مما أشار اليه الجزيري في مقدمة طبعته . ولقد كان خبيراً - ولا شك - بالتناقل بين الطبعين لانه هو الذي قام بالعصيب الاكبر في تحرير احكام وصوغ عبارات طبعة قسم المساجد ، كما سبق -

(٢٦) يعني : وضع كتاب ميسر للجمهور يجمع احكام العبادات على المذاهب الاربعة * وراجع في ايراد بعض حكم التشريع في العبادات : ص ١٤٨ - ١٤٩ في حكمة مشروعية التيمم - وص ١٧٢ - ١٧٣ في حكمة مشروعية الصلاة - وص ٣ في حكمة اجتناب الفسق من النبي *

(٢٧) راجع مقدمة ج ٢ و ج ٣ وقد التزم بها في بقية كتابه *

والكتاب الذي يشير اليه هو (الاخلاق الدينية والحكم الشرعية) الذي ورد في قائمة مؤلفاته

(٢٨) راجع مواضيع عديدة من مجلداته الفسقة - وقد ذكر في مقومات ج ٢ و ج ٣ و ج ٤ ان من اهداف تأليفه ان يستبين للناس ما في الاسلام من تشريعات خالدة بحفنة لأعظم المصالح في الدنيا والاخرة . ومن ثم فقد نشط الى التعديل على تفوق شريعة الاسلام ليعا عرض له من ايراب المعاملات واحكام الاسرة والحدود *

(٢٩) راجع مثلاً ج ٥ في حكمة القطع في السرقة ص ١٥٣ - ١٩١ - ٢٠٤ وحكمة حد القذف ص ٢٠٨ - ٢٢٩ وحكمة التهمة ودفعها في احكام التفسير ص ٤٠٢ *

(٣٠) راجع وجهة نظر أبي حنيفة في رد حديث يسرة في القضية ومناقشته في ذلك في (منهج أبي حنيفة) من دراستنا (مناهج التشريع الاسلامي في القرن الثاني الهجري) *

(٣١) راجع مقدمة ج ٢ و ج ٣ *

(٣٢) راجع : ١٠٢/١ - ١٠٤ *

٢٣ راجع : ١٥٠/٥ *

(٣٣) راجع : ١٥٠/٥ *

(٣٤) واحياناً كان يشير اشارات واضحة الى اسباب ترجيح بعض الاقوال على بعض بالنظر الى قوة الدلائل مثل روايته القوال الأتمة الثلاثة في تكبيره الاحرام ومغالطة الحنفية لهم في

عدم اشتراط لفظ (الله اكبر) بخصوصه على تفضيل خاص. ثم تعلّبه بأن السنة العملية للنبي صلى الله عليه وسلم تشهد للقول الاول . راجع - ٢١٩/١ - ٢٢٠ لكنه في معظم الحالات كان يورد الاقوال مجردة عن الترجيح .

(٢٥) راجع مثلاً : ٦٤/١ ، ١٠١ ، ٢٤١ ، ٢٢٩ .

(٢٦) راجع ما أشرنا اليه في (منهجه) مما عرض له من حكم التشريع وأسرار نموه .

(٢٧) راجع مثلاً ج ٥ ص ٦٧ في مقارنته بين عهد الزنا في الفريضة الإسلامية وعقوبته في القانون الوضعي .

(٢٨) راجع : ٢٥/٥ - ٢٩ وقد حكى اليه الاجماع على تحريم ذلك كله وما يمثله .

(٢٩) راجع : ٦٠٥/١ .

(٤٠) راجع : ٢٩/١ - ٤١ .

(٤١) مثل (رفع العرج) و (ازالة الضرر) . و (الترضي) و (السواجب) و (السنة) . راجع ما سبق في منهج تأليف الكتاب .
ص ٤٨ ، ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٤٢) راجع نص هذا المرسوم ومذكرته الإيضاحية . وانظر كتابنا (دراسات في أحكام الأسرة)

(٤٣) وتتراوح الفواهم بين سنتين وأربع سنوات وخمس . راجع . القلق على المقاصب الاربعه
٥٢١/٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ .

(٤٤) كما ورد في تقريره أحكام الحدود وحكمها التشريعية في الشريعة الإسلامية .

(٤٥) راجع : ٥٢٨/٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ .

(٤٦) راجع : ٥٤٨/١ .

(٤٧) راجع . الفني ٨٩/٣ - ٩١ في هذه الاقوال وفي أدلتها . وانظر ايضاً للمقارنة (بداية المنهج) ٢٩١/١ - ٢٩٢ .

(٤٨) في رواية القول غير الراجح - أو غير المشهور - حينما تكون لروايته فائدة .

(٤٩) الذي تسق مباحث الميزه الفاسي وعقل عليه . كما سبق .

(٥٠) حيث لم يذكرها القصاص في كتاب الحدود . بل مقدوا له باباً خاصاً سموه (كتاب الجنائيات) و (كتاب الديات) . ولصروا كتاب الحدود على القرب والرفق والبرقة واللفظ والتحرير . راجع حاشية ج ٥ ص ٢٤٤ .